أبرز ما شهدته العلاقات البحرينية – الأوروبية في 2011 – 2010

بقلم: بثينة خليفة قاسم

تنطلق مملكة البحرين في تحركاتها الدولية من مجموعة مبادئ أساسية تتسق والأهداف التي قام عليها ميثاق الأمم المتحدة، ومن أهم هذه المبادئ التأكيد على السلام العالمي والإقليمي كهدف أساسي واستراتيجي ينبغي مراعاة تطبيقه، وهي في ذلك لا تتردد في التمسك بالمبادئ الأساسية التي تنص على مبدأ تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية، كما تحظر استخدام القوة للنيل من سلامة الأراضي أو الاستقلال السياسي لأية دولة، وهي طبقاً لذلك تشجع كل الجهود الدولية الرامية لتسوية المشكلات الإقليمية تسوية سلمية، فضلاً عن إيمانها بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول من منطلق مبدأ التعامل بالمثل.

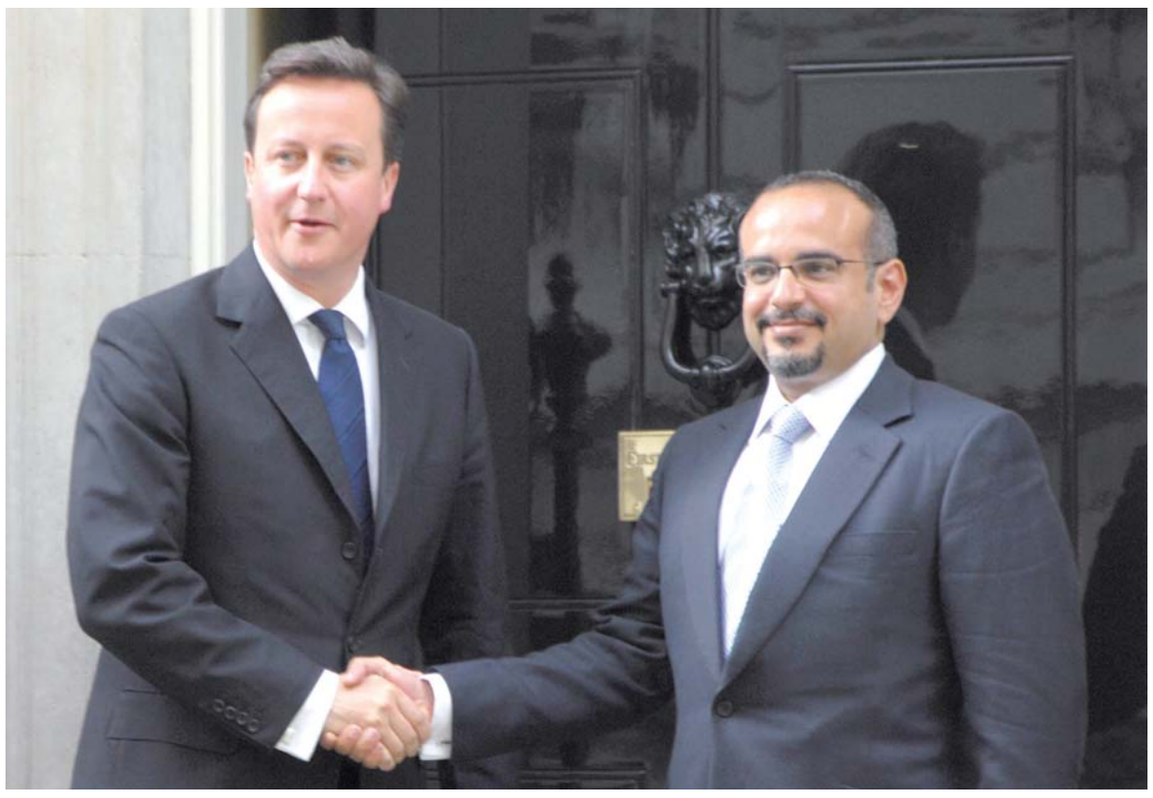

وضمن هذه الرؤيا تسعى مملكة البحرين إلى توظيف علاقاتها الخارجية ضمن الدائرة الدولية الأشمل لتحقيق العديد من الأهداف الاستراتيجية الوطنية، التي يقف على رأسها: حماية الأمن الوطني، ودعم الأمن القومي العربي، إلى جانب جذب الاستثمارات الأجنبية بما يعود بالنفع على المواطن البحريني، وفي سبيل ذلك، تحركت الدبلوماسية البحرينية منذ استقلال مملكة البحرين في عام 1971 على أكثر من محور لوضع تلك المبادئ والأهداف موضع التطبيق، معتمدةً في ذلك على ترتيب أولوياتها طبقاً لما تقتضيه المرحلة الزمنية بما فيها من إرهاصات وتحديات.

العلاقات البحرينية – الأوروبية (2010 – 2011):

تحظى العلاقات البحرينية بالقارة الأوروبية باهتمام واسع، لعدة اعتبارات، أولها:

– ما يمثله الاتحاد الأوروبي من ثقل اقتصادي كبير على الصعيد الدولي، من شأنه أن يعود بالنفع بواسطة التعاون التجاري والاستثماري والتقني.

– ارتباط المملكة بمعظم دول الاتحاد الأوروبي بعلاقات متينة، حيث الاتفاقيات والمعاهدات والبروتوكولات التي تغطي مجالات شتى اقتصادية وأمنية وعسكرية، وبالذات مع بريطانيا وفرنسا وألمانيا.

– استفادة دول الاتحاد الأوروبي من التسهيلات والمزايا التي تقدمها حكومة مملكة البحرين للمستثمرين الأوروبيين، والاستفادة من وضع المملكة كمركز مالي بارز في منطقة الشرق الأوسط.

إن الاتحاد الأوروبي ودوله، يعد الأقرب إلى تبني وتأييد المواقف العربية حيال العديد من القضايا والأزمات المرتبطة بالمنطقة، إلا أن ذلك لا يخلو من ارتباطه بمواقف وضغوط أطراف أخرى إقليمية ودولية.

وشهدت السياسة الخارجية البحرينية تجاه القارة الأوروبية نشاطاً ملحوظاً خلال العامين (2011–2010)، يمكن قراءته من خلال المؤشرات التالية:

• بثينة خليفة قاسم

أولا: كثافة الزيارات المتبادلة والاجتماعات المشتركة الرامية لزيادة مجالات التعاون والتنسيق فيما يتعلق بالقضايا الإقليمية والدولية:

فعلى مستوى القيادة السياسية، زار جلالة الملك بريطانيا مرتين خلال الفترة من 14 – 16 يوليو 2010، تمخضت عن الاتفاق على إنشاء لجنة تنسيق مشتركة لدعم العلاقات التجارية وتوسيع التعاون في المجالات المختلفة وتكريس العلاقات الاقتصادية بينهما.

أما الزيارة الثانية جاءت في 13 ديسمبر 2011، وأجرى خلالها مباحثات مع رئيس الوزراء البريطاني وكبار المسؤولين البريطانيين تناولت جملة من القضايا، بما في ذلك برامج المشروع الإصلاحي الذي تبناه الملك منذ عام 1999، والتطورات الجارية في المنطقة، فضلاً عن سبل تعزيز التعاون بين البلدين، وقد اقترح جلالة الملك إقامة منطقة تجارة بريطانية حرة من أجل السماح للشركات البريطانية العمل بسهولة أكبر في البحرين.

كما قام جلالة الملك بزيارة فرنسا مرتين خلال العام 2011، التقى جلالته خلال الأولى الرئيس الفرنسي الذي أبدى دعمه وتأييده لمبادرة الملك لحوار التوافق الوطني، وإنشاء لجنة لتقصي الحقائق في الأحداث المؤسفة التي ألمت بالبلاد، وشارك جلالته خلال الثانية في أعمال المؤتمر الدولي الذي دعت إليه فرنسا وبريطانيا لإطلاق العملية الانتقالية في ليبيا.

وفي السياق ذاته، جاءت زيارات سمو ولي العهد إلى لندن، حيث زار في نوفمبر 2010 مقر البرلمان البريطاني، والتقى مجموعة من أصدقاء البحرين في البرلمان البريطاني، كما أجرى مباحثات مع كبار المسؤولين البريطانيين بشأن التعاون العسكري والقضايا الدولية، وكذلك زارها في مايو 2011 حيث التقى رئيس الوزراء البريطاني وتناول اللقاء تطورات الأحداث في البحرين، وتأكيد التزام المملكة بالمواثيق الدولية ذات الصلة بحقوق الإنسان.

وأيضاً زار سمو ولي العهد ألمانيا في 29 نوفمبر 2011، والتقى خلالها مع كبار المسؤولين الألمان للتباحث بشأن العلاقات الثنائية ومجالات تعزيز التعاون والتنسيق الثنائي بين البلدين في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية.

وعلى مستوى القمة، جاءت زيارة "أنجيلا ميركل" المستشارة الألمانية للبحرين في مايو 2010، لبحث التعاون الاقتصادي وعملية السلام في الشرق الأوسط، كما استقبلت البحرين في فبراير 2011 الرئيس الفرنسي "نيكولا ساركوزي" الذي التقى جلالة الملك وسمو ولي العهد، وتم خلال اللقاء الإعلان عن إنشاء لجنة توجيهيه مشتركة تضم وزارتي خارجية البلدين لوضع خطة وبرنامج عمل لتعزيز العلاقات بينهما. وكذلك استقبلت البحرين الأمير "أندرو" دوق يورك خلال الفترة من 5 أغسطس 2010، والتقى خلالها كبار المسؤولين في المملكة والمعنيين بقطاعات الاقتصاد والأعمال.

وعلى المستوى الوزاري، استقبلت المنامة "جيرهاد شرودر" مستشار ألمانيا السابق بدعوة من جلالة الملك في 16 مارس 2010 على رأس وفد من رجال المال والاقتصاد، وفي الإطار نفسه، جاءت زيارة وزير الدفاع البريطاني إلى البحرين في مايو 2010 إثر وعد قطعه جلالة الملك بأن تكون البحرين أول بلد يزوره في منطقة الخليج بعد أن يتولى مهام منصبه ضمن الحكومة البريطانية.

كما زار وزير الخارجية البريطاني المنامة في فبراير 2011 وأكد خلالها وجود فرصة كبيرة لإحداث تغيير حقيقي في منطقة الشرق الأوسط من خلال الاستجابة لتطلعات الشعوب، وكذلك قام مستشار الأمن القومي بالمملكة المتحدة بزيارة البحرين في مارس 2011، التقى خلالها جلالة الملك وأكد دعم بلاده للحوار الوطني الشامل.

ثانياً: تفعيل التعاون العسكري والأمني، ومن أبرز مؤشراته:

– زيارة وفد كلية الدراسات الدفاعية البريطانية للبحرين في يونيو 2010، وبحث القائد العام لقوة دفاع البحرين مع السير "جيفري جيمس" رئيس الوفد مجالات التعاون في مجال التدريب والدراسات الدفاعية.

– اجتماع القائد العام لقوة دفاع البحرين في يناير 2011 مع المارشال الجوي البريطاني لاستعراض علاقات التعاون القائمة بين البلدين.

وإنه لمن المناسب القول بعد استعراض موجز لطبيعة العلاقات البحرينية – الأوروبية للفترة من 2010 – 2011 أن مملكة البحرين تحظى بتأييد أوروبي للخطوات التي اتخذتها لمواجهة أحداث فبراير 2011، من منطلق نجاح الدبلوماسية البحرينية في إدارة علاقاتها مع العالم الخارجي، فعلى الرغم من إعراب الاتحاد الأوروبي عن قلقه إزاء الوضع الأمني بالبحرين في 15 مارس 2011، فإن مجلس الشؤون الخارجية للاتحاد دعا في مارس 2011 المعارضة البحرينية إلى التوقف عن ممارسة الفوضى والدخول في حوار هادف.

وعلى المستوى الفردي، أبدت الدول الأوروبية تأييدها لإجراءات المملكة، إذ أبدت بريطانيا استعدادها للوقوف إلى جانب البحرين لتطبيق نتائج الحوار الوطني وتوصيات بسيوني، وعبرت عن قلقها من التدخل الإيراني في أحداث البحرين، وبدورها أكدت فرنسا أيضاً تأييدها الإجراءات التي اتخذتها الحكومة البحرينية لحماية أمنها واستقرارها، وأوضحت أن ما يحدث في البحرين مسألة طائفية وليست مطالبا واحتجاجات شعبية، ومع ذلك لم يخل الموقف الأوروبي من توجيه بعض الانتقادات، وحاولت البحرين إيضاح موقفها من قيام وفود دبلوماسية شعبية ومن خلال وفد الشعبة البرلمانية لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي في اكتوبر 2011.

وتجدر الإشارة مما سبق الى أن البحرين في إطار سعيها للحفاظ على علاقاتها التعاونية مع الاتحاد الأوروبي، لم تدخر جهداً في إيضاح حقيقة ما جرى في تلك الأحداث، وتأكيد احترامها لحقوق الإنسان، وذلك لإدراك القيادة في المملكة ضرورة ألا تؤثر بعض المواقف الانتقادية على تقدير البحرين للموقف الأوروبي الداعم لأمن واستقرار البحرين.

نجاح الدبلوماسية البحرينية في إدارة علاقاتها مع العالم الخارجي

إدراك القيادة ضرورة ألا تؤثر الانتقادات على تقدير الموقف الأوروبي الداعم للبحرين

حذر من مغبة تولي الجماعة أي منصب رفيع في الدول الخليجية... الشيخ:

"الإخوان" أثبتوا فشلهم في إدارة مصر وأرجعوها للتخلف

• النائب سلمان الشيخ

أكد النائب سلمان بن حمد الشيخ عضو لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني ان الأوضاع الخطيرة التي تشهدها مصر مؤخراً تثبت بشكل قاطع فشل إدارة جماعة الإخوان بعد مضي أكثر من سنة على حكم محمد مرسي. وقال ان الأوضاع في مصر شهدت ترديا في كافة مناحي الحياة أرجعتها الى سنوات سابقة من البطالة وانخفاض صرف العملة المصرية وغياب الامن مما يعني عدم قدرة هذا الفصيل على إحكام سيطرته عليها حتى ذهب المصريون الى تفضيل حقبة الرئيس المخلوع محمد حسني نظرا لقوة الحكومة المركزية التي أثبتت جدارتها في إدارة دفة مصر ليس داخليا بل حتى خارجيا.

وحذر الشيخ من مغبة تولي الإخوان المسلمين اي منصب رفيع في الدول الخليجية نظرا لخططهم المستقبلية التي حذر منها مسبقا رئيس شرطة دبي ضاحي خلفان والقائمة على الوصول بأية وسيلة الى الحكم وهذا ما فسره سجن الإمارات لمجموعة من المصريين المنتمين لجماعة الإخوان اتهمت بتنفيذ مخططات.

وأضاف ان مملكة البحرين ستبقى على الدوام يحكمها الدين المعتدل الذي وصى به رسولنا الكريم وهذا ما اثبت نجاحه منذ تولي آل خليفة الكرام العائلة المالكة حكم البلاد أكثر من 230 سنة سارت مناحي الحياة بفضلهم آمنة مستقرة ومارست جميع الطوائف والمذاهب معتقداتها بعيدا عن العصبية.

التعاون والتنسيق يشهد تطورًا ملحوظًا لدعم العملية التشريعية... الطريف:

آليات للعمل المشترك بين أمانتي "الشورى" و"النواب"

القضيبية – مجلس الشورى: أكد الأمين العام لمجلس الشورى عبدالجليل الطريف أن عملية التعاون والتنسيق بين الأمانتين العامتين لمجلسي الشورى والنواب تشهد تطورا ملحوظا ومتسارعاً في كافة المجالات ذات الاهتمام المشترك، مشيراً إلى أن خلق آليات للعمل المشترك بين الأمانتين يصب في اتجاه دعم العملية التشريعية وتطورها.

جاء ذلك خلال اجتماع الأمين العام بمكتبه أمس مع الأمين العام المساعد للموارد البشرية والمالية والخدمات وتقنية المعلومات بمجلس النواب محمد الغريب، بحضور الأمين العام المساعد للموارد البشرية والمالية والمعلومات بمجلس الشورى أحمد الحردان.

• خلال اجتماع الامانتين العامتين لمجلسي الشورى والنواب

حيث تم التأكيد خلال الاجتماع على أهمية التنسيق القائم بين الأمانتين العامتين لمجلسي الشورى والنواب في مجال التدريب وتطوير الأداء الموجه لمنسوبي الأمانتين، لافتين إلى أن التدريب يعد عملية محورية لتطوير العمل المؤسسي بصفة عامة والتشريعي بصفة خاصة، حيث بحث الطرفان في هذا الجانب الدورات التدريبية المشتركة بين الأمانتين العامتين، كما تم مراجعة بنود مشروع الاتفاقية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP، وذلك على صعيد تبادل الخبرات، وتعزيز الإمكانيات والقدرات لمنسوبي الأمانتين العامتين، بما يحقق أعلى درجات الدعم والمساندة المقدمة لأعضاء المجلسين.

كما تم التباحث خلال الاجتماع حول تدابير رفع مستوى إجراءات الانضباط الوظيفي، وتوحيد الأنظمة الإدارية والمالية بين الأمانتين، فيما يتعلق بحضور الموظفين وانصرافهم، وجداول الدرجات والرواتب، والتقييم السنوي، بما يحقق الانضباط في العمل وتطويره وتحسينه.

بحث التعاون الأمني مع المغرب

المنامة – وزارة الداخلية: في إطار الزيارة التي يقوم بها حاليا إلى المملكة المغربية الشقيقة، التقى وزير الدولة للشؤون الداخلية اللواء عادل الفاضل، صباح أمس، وزير الداخلية المغربي امحند العنصر.

وفي مستهل اللقاء، أشاد الوزير بعمق ومتانة العلاقات الأخوية والمتميزة التي تجمع البلدين الشقيقين والتي زادت قوة ورسوخا في عهد القيادتين الحكيمتين لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة وأخيه حضرة صاحب الجلالة الملك محمد السادس حفظهما الله ورعاهما، وما يبذلانه من رعاية واهتمام بمصالح المواطنين والحرص على أمنهم واستقرارهم وتأمين العيش الكريم لهم في البلدين الشقيقين.

وتم خلال اللقاء بحث مجالات التعاون والتنسيق الأمني لمواكبة المستجدات الأمنية المتسارعة على الساحتين الإقليمية والدولية واتخاذ الرؤى المناسبة بشأنها وكذلك مناقشة الموضوعات ذات الاهتمام المشترك لتعزيز الأمن والاستقرار.

من جانبه، أشاد وزير الداخلية بالمملكة المغربية الشقيقة امحند العنصر بالمستوى المتميز للعلاقات بين البلدين في المجالات الأمنية، معربا عن تقديره لهذه الزيارة الأخوية، ومتمنياً لمملكة البحرين مزيداً من التقدم والازدهار ودوام الأمن والاستقرار.